

المواطنة و الدولة الديمocrاطية

نضال درويش

تتأسس هذه المقاربة لمفهوم المواطنة، من ذاتية المبدأ، على فرضية التعارض والمتضاد بين المجتمع المدني وتعبيره السياسي، الدولة الديمocratie من جهة، والمجتمع الجماهيري القطعي وتعبيره السياسي، الدولة المتسلطية ذات الطابع الشمولي من جهة أخرى. وذلك لاعتقادي بأن هذا التعارض يشكل التعارض الرئيسي الذي يحكم سائر التعارضات الاجتماعية والسياسية الأخرى، في المجتمعات التي تعيش في كنف هذه الدولة، فالدولة المتسلطية في سياق تأمين كافة روافدها من أجل إعادة إنتاجها، تحول المجتمع إلى سديم بشري غير منسوج، أو إلى "جمahir" أو كتل من أفراد سبليين ومنعزلين وخائفين، وينتج ما يسمى بمجتمع الرعية وتقوم العلاقة بينه وبين السلطة علاقة المراعي بالرعية. فتحتزل الدولة الوطن بالسلطة، ويختزل المجتمع المدني (مملكة الحرية) إلى كتلة سلبية من الأفراد الذين يعيشون حالة من القطيعية، وتنتفي صفة المواطنة عن المواطن الذي هو عباد الدولة (القانون) و عنصر الديمocratie . من هنا فإن العلاقة النوعية التي تميز الدولة الديمocratie من الدولة المتسلطية، قائمة على حد المواطنة، التي هي صفة ينالها الفرد من الناس ليتمتع بـ"المشاركة الكاملة في دولة حدود إقليمية" (موسوعة العلوم الاجتماعية). [١] و [٢]التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة فالشخص يحصل على حقوقه السياسية والمدنية نتيجة انتظامه إلى مجتمع معين ولكن عليه في الوقت نفسه واجبات يتحتم عليه أن يؤديها، مما يعني أنها تشكل التعبير القانوني عن الموجود السياسي للوطن (الدولة) والمواطن معًا، فهي بالتالي حجر الزاوية لتطوير الدولة والوطن ابتداءً من نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامتداداً إلى المنهاج الثقافي والارتقاء الحضاري، مما يعني بالمستوى الآخر إن افتقاد المواطن للمواطنة بمدلولاتها المدنية والسياسية والقانونية هي الموجه الآخر لافتقاد الدولة بمدلولاتها المعنوية والرمزنية وليس فقط المادية، فالمواطنة صفة موضوعية لا تقبل التفاوت والتفضيل، كالمتساوية سواء بسواء، فليس بين أبناء الوطن الواحد وأعضاء المجتمع المدني الواحد والدولة الديمocratie الواحدة من هو مواطن أكثر من الآخر، أو إنسان أكثر من الآخر؛ ومن ثم فلا سبيل إلى أي نوع من أنواع الامتيازات المعرفة في الدولة المتسلطية. فالدولة الديمocratie دولة حق وقانون لجميع مواطنيها على المساواة أولاً وأساساً. وعدم التفاوت والتفضيل في المواطننة وفي الإنسانية هو الأساس المowany لمساواة المواطنين أمام القانون.

وبذلك يمكننا القول أن المواطننة تبني لما في بيئه سياسية ديمocratie - قانونية تستند إلى جملة من الحقوق والواجبات ، مما يعني الاعتراف المبدأي والأساسي بالتناقضات والتضاربات والحق بالاختلاف والتعدد والمغایرة بكل المعانى ، مما يشكل ضرباً من تجاوز لأسكار الاستقرار بالسلطة والقرار أو الاستهثار بقدرات المواطنين وإمكانياتهم العقلية والعملية وتنوعهم. والقاعدة العريضة التي تحتضن مفهوم المواطننة في الفضاء السياسي والاجتماعي، هي قاعدة العدالة والمساواة. فكلما المتزم المجتمع بهذه القيم ومتطلباتها، أدى ذلك إلى الاعتراف بحق وشرعية الاختلاف والتذبذب بين مكونات الوطن الواحد وتعبيراته ، التي تجد المسيل الديمocratie والمشروعة القانونية في التعبير عن نفسها بالمعنى الثقافي والسياسي . فمقتضى العدالة الاعتراف بوجود المتعددية في الفضاء الاجتماعي والسياسي وتنظيم العلاقة بين هذه المتعددات على أساس

المواطنة المتساوية.

أي أن قوام المواطنة منظومة من الحقوق الطبيعية الثابتة والحقوق المدنية المكتسبة والمالتزامات المتبادلة، والحرفيات الأساسية، وتتحدد في ضوئه وعلى أساسه الهوية الوطنية ، فماهية مجتمع ما هي ما ينتجه هذا المجتمع بالفعل على الصعيدين المادي والروحي. ومن ثم فإن مفهوم المواطنة مرادف لمفهوم المشاركة في الإنتاج الاجتماعي وفي الشأن العام والمساهمة في صياغة مستقبل الوطن؛ وهو، على صعيد الفرد نزوع أصيل إلى الكلية التي تتعين في المجتمع المدني والدولة الديمocratie، وفي الجماعة الإنسانية التي هي مستقبل الجميع.

فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى على/ ولا تشكل نفيًا لحقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولما تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تعامل مع هذا الواقع من منطلق الاعتراف بحقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني. فالأمن والاستقرار والتحديث والإصلاح، كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها .

وعلى ضوء ذلك تتشكل الثقافة الوطنية في خطوطها الرئيسية وأفاقها وأولوياتها من الثوابت وطبيعة التفاعل والمثاقفة التي تكون بين مجموع التعددية وبين المعاشرة في الفضاء الوطني. وعلى هذا فإن الثقافة الوطنية هي التي تكون تعبيرًا عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن، فليست ثقافة فئة أو مجموعة، وإنما هي ثقافة الوطن بكل تنوعاته وأطيافه وتعبيراته. ويكون دور الدولة ومؤسساتها في هذا الإطار هو توفير المناخ القانوني والسياسي والاجتماعي وبناء الأطراف والمؤسسات القادرة على احتضان جميع المتعيرات لكي تشارك في صياغة مفهوم الثقافة الوطنية وإثراء مضامينها بقيم المجتمع والمعصر. وبهذا المعنى تشكل الثقافة الوطنية التعبير الموضوعي عن مكونات المجتمع المتذوقة والمتحدة الم قائمة والمعبرة عن حقيقة اجتماعية تاريخية .

في هذا السياق يمكن الحديث عن "ثقافة المواطنة"، وهي تلك الثقافة التي ترتكز على "مبدأ المواطنة" كمحور أساسي حاكم لمجمل تفاعلاتها فالمواطنة إذن هي جملة من الحقوق والواجبات تتحقق من خلال قدر من الموعي والمعرفة يلزم منها سعي المفرد لتحصيل حقوق المواطنة وسعيه للوفاء بالتزاماتها. وهذا المسعى لا بد أن يتم من خلال وسائل مشروعة يحددها المنظام ويتعلّمها ويعيها المفرد. في ضوء هذا التحديد تتحدد لنا علاقة المواطن بالوطنية [التي هي علاقة حكم الواقع بحكم القيمة ، حيث تبدو لنا المواطن حكم الواقع، لأنها انتماء موضوعي إلى وطن، إلى مجتمع ودولة؛ والوطنية حكم قيمة وتحديداً ذاتياً للفرد والمجتمع والدولة؛ وبالتالي [الوطنية بلا مواطنة، ولما مواطنة بلا حقوق مدنية وحرفيات أساسية؛ فنفي المواطن هو نفي للديمocratie والدولة ومن ثم فإن نفي حكم الواقع هو نفي حكم القيمة المرتبطة به أو شق ارتباطه] .

فالدراسات التي تناولت المواطنة ركزت على ثلاثة جوانب أساسية هي : الحقوق والواجبات والوسائل) وأبرزت ذلك من خلال

١. المسؤولية الاجتماعية

٢. المشاركة الاجتماعية

٣. الموعي السياسي.

والمواطنة كأي اتجاه تتكون من ثلاثة عناصر وهي المعلومات والمشاعر والسلوك. وهذه العناصر يمكن النظر منها لهذه العناصر على مستويين: المستوى الأول المفهوم الذهني والشعور النفسي ويتمثل في المعلومات عن الوطن والوعي بالحقوق والواجبات ومحبة الوطن والرضا عن تحصيل الحقوق وأداء الواجبات، والمستوى الثاني ممارسة المواطنة وهي في الغالب ذات شقين: الشق الأول الملتزام العام بالأنظمة والقوانين واحترامها والشق الثاني ممارسة العمل السياسي والعمل المدني الطوعي. وإذا كان المستوى الأول يعتمد في معظمها على التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع كالأسرة والمسجد فإن المستوى الثاني يعتمد غالباً على النظم والتشريعات التي تنظم عمل المواطنين من ناحية وعلى مستوى الدافعية عند الأفراد من ناحية أخرى. ولربما كان مستوى الوعي بالمواطنة عالياً عند المواطن ولأن النظم تقييد عمل المواطن ومشاركته في مجالات العمل السياسي والعمل المدني فـلا يشارك المواطن ليس كـ ضعف الدافعية ولكن النظم والتشريعات تقييد حريته في ذلك". ويعتبر الوعي بالمواطنة نقطة البدء الإنسانية في تشكيل نظرية

نفسه وإلى بلاده وإلى شركائه في صفة المواطنة، لأنّه على أساس هذه المشاركة يكون المانتماً وتكون الوطنية. ففياب حقوق المواطنة يؤدي إلى تداعى المشعور بالمانتماء للوطن، وتبادر امتلاك الأفراد لهذه الحقوق يؤدي إلى تفجر قضايا التمييز التعسفي وتفكك روابط التكامل الوطني

وبذلك يمكن القول أن مبدأ المواطنة يتربع بالتمييز بين نوعين من الحقوق هما: الحقوق المدنية والحقوق السياسية. الأولى، تهدف إلى تمكين الإنسان من العيش والحياة كمواطن داخل بلده بحكم عضويته في المجتمعية السياسية، أي عضويته في المكون البشري للدولة، وهي حقوق يجب أن يكون في مقدور كل إنسان أن يمارسها بحرية دون تدخل من الغير أو من الدولة طالما أنه لم يرتكب ما يخالف القانون مثل حرية الرأي والتعبير وحق الملكية. أما الثانية، فهي أكثر فاعلية، فهذه الحقوق تضمن لصاحبها المساهمة الإيجابية في ممارسة السلطات العامة في بلاده وذلك من خلال المشاركة في مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والمدستورية، ولما تكون المواطنة إلا لمن يكون له، طبقاً للدستور والقانون، هذا النوع الثاني من الحقوق

هنا يتأكد لنا أن المواطنة مقترنة بحق المشاركة، بمفهومه العام في كل ما يتعلق بالموطن، وبمفهومه الخاص أي المشاركة في الحكم، أي أن يكون الإنسان طرفاً معتبراً به في حكم بلاده وفي إدارة شؤونها، وألا يكون محروماً أو معزولاً عن ممارسة هذا الدور. فالأشخاص المقيمين على أرض الدولة والذين يجبرون على الانصياع للأوامر الصادرة دون أن يسهّلوا بذلك ما في إعدادها وإصدارها هم من الأجانب، فهو لاء السكان مع إمكانية تمتعهم بالحقوق المدنية لا يمكن اعتبارهم مواطنين، أي أعضاء أصلاء في الجماعة السياسية ومن يساهمون في توجيه وإدارة حياتها السياسية

فثمة علاقة لا انفكاك فيها بين مسار نضج ورقي المواطنة وتكويناتها ومسار استقلال الدولة و ثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية، ومسار تثبيت الحقوق السياسية والمدنية للمواطن، ذاته عن حقوقه الإنسانية، و تتمتعه بالمساواة الكاملة في الحقوق دون تمييز في مناخ من الحريات الديمقراطية، [١] وبذلك تتوافق حرية المواجرات الوطن مع حرية المواطن ، وتترکس ماهية الدولة (مملكة القانون) مع تكريس ماهية المواطنة والمديمقراطية

لذلك قلنا أن المواطنة تشكل الحد الفاصل بين ترسیخ مكونات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة المديمقراطية ، والمجتمع المعاشر الممتتص فيه وفي السلطة مؤسسات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة التسلطية ، مما يضعها مفهوميا وواقعا في خانة المكون الأساسي لبناء الدولة ذات النزوع المديمقراطي.